التعليم في القدس 2016

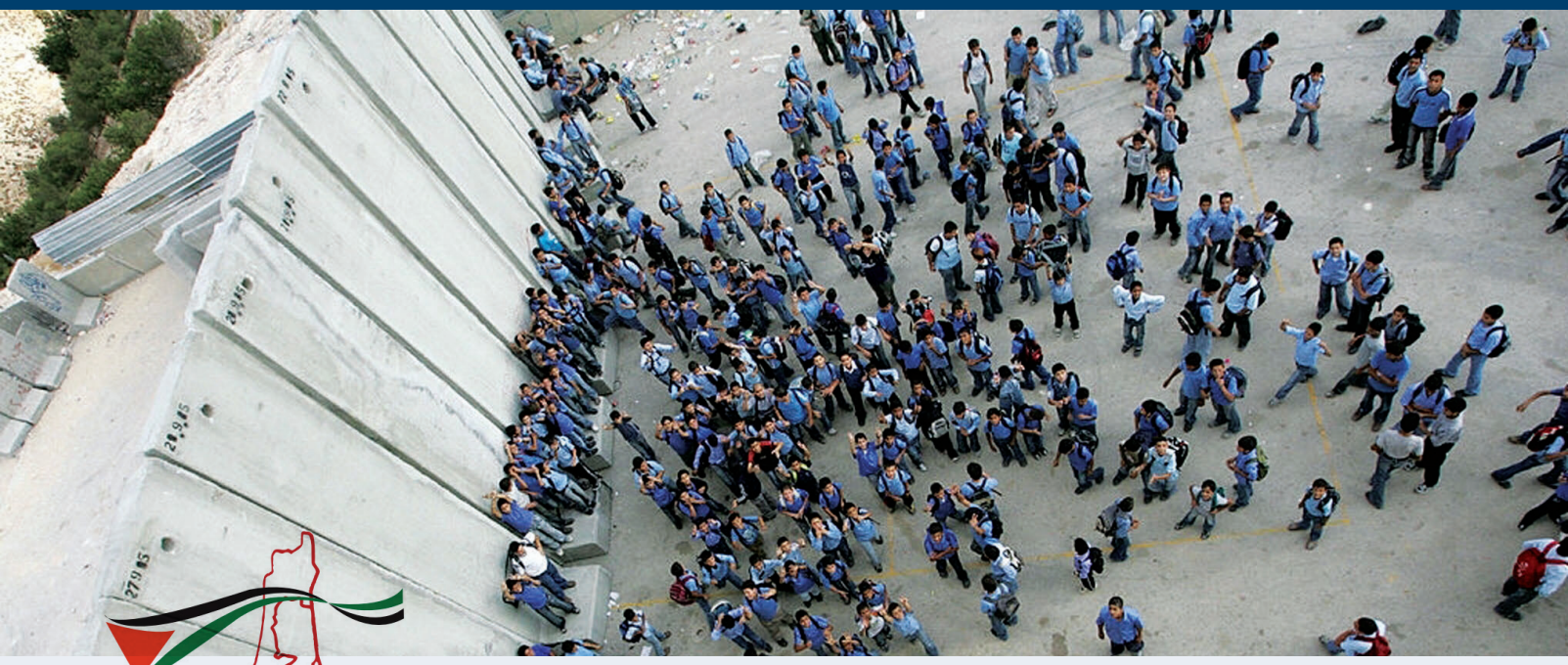

PASSIA

المحتويات

مقدمة 1

المدارس في القدس الشرقية 3

هل سيحتل المنهاج الإسرائيلي مكان المنهاج الفلسطيني في مدارس القدس الشرقية 8

التسرب 11

تلخيص وتوصيات 12

مقدمة*

ايلول (سيبتمبر) 2016

بعد احتلال شرقي القدس عام 1967، اصدرت دولة الاحتلال الاسرائيلي قانونًا أحالت من خلاله سلطة الحكم والولاية والإدارة الى دولة إسرائيل على شرقي القدس، وذلك في محاولةٍ منها لضمها إليها بصورة غير قانونية. وبموجب هذا القانون، عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تطبيق القوانين والولاية والإدارة الإسرائيلية على شرقي القدس بحدودها البلدية الجديدة، والتي جرى توسيعها من 6.5 كيلومتر مربع إلى ما يقارب 72 كيلومترًا مربعًا.

لاحقًا وفي عام 1980، اصدرت دولة الاحتلال "القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل"، والذي أعلنت بموجبه عن أن "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل."[1] وقد رفض وقاوم الفلسطينيون هذا الاجراء كما رفض مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ضم شرقي القدس بصورة أحادية الجانب، وعليه تعتبر شرقي القدس أرضًا محتلة.[2] ولذلك، يعتبر أي ادعاء تقدمه دولة الاحتلال ببسط سيادتها ونفوذها على شرقي القدس باطلًا بموجب القانون الدولي[3].

بناء على ذلك، تعتبر شرقي القدس أراضٍ محتلة تنطبق عليها قواعد القانون الدوليّ، وبنفس الوقت، وبفعل الضّم الإسرائيلي، تُطبق في القدس القوانين الإسرائيلية المدنية، وذلك بعكس القوانين والأوامر العسكرية التي تُطبق في أراضي الضّفة الغربية بعد احتلال عام 1967.

---

* اعداد المحامية والباحثة نسرين عليان - القدس

1 القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل لسنة 1980، الصادر عن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بتاريخ 17 آب 5740 (30 تموز/يوليو 1980).

2 مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 672 (1990) الذي اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه الـ2948، بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 1990، 12 تشرين الأول/أكتوبر 1990، (1990)، (S/RES/672). أنظر كذلك، قرار مجلس الأمن رقم 478. وقد أكدت محكمة العدل الدولية على هذا الموقف مؤخرًا. أنظر فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، محكمة العدل الدولية، 9 تموز/يوليو 2004، الفقرة (77).

3 معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949 التي تنصّ على المبدأ الأساس الذي يمنع استعمال القوّة لتغيير أو نقل سيادة الأرضي المحتله. وفي البند رقم 47 من معاهدة جنيف الذي يقضي بسريان مفعول المعاهدة على سكان منطقة محتلة حتى لو ضُمّت تلك المنطقة إلى القوة المحتلة".

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢+ ، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢+، بريد الكتروني: passia@passia.org، صفحة الانترنت: www.passia.org ، ص.ب ١٩٥٤٥ - القدس ٩٧٥٠٠

الحق بالتعليم هو حقٌ أساسيٌ ضمن المواثيق الدوليّة: الميثاق الدوليّ لحماية الطفل (المادة 28)، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13).[4] إضافة إلى ذلك فهو أيضًا حقٌ أساسيٌ حسب قانون أساس "كرامة الإنسان"الإسرائيلي، وعليه يحق لكلّ الأطفال التعليم المجانيّ في كافة الأجيال حتى إنهاء المرحلة الثانوية.

يعكس الواقع في مدينة القدس فيما يتعلق بالتعليم سياسة الاحتلال التي لم تهتم بتطوير أية موارد على مدار عقود طويلة، فظهر الإهمال المتعمد في مجال التعليم، وتدهور وضع التحصيل العلمي لطلاب القدس.

من أبرز المشاكل التي أسفرت عنها هذه السياسة النقص في الغرف الصفية، والتزايد في المدارس الخاصّة المعترف بها من قبل السلطات الإسرائيلية، وارتفاع نسب التسرب إلى نسب مخيفة جدًا، بالإضافة إلى محاولات واغراءات مالية لفرض المنهاج الإسرائيلي بدل المنهاج الفلسطيني في المدارس.

لا تقتصر السياسات والممارسات التي تنفذها إسرائيل في شرقي القدس، على الوجه الذي نستعرضه أدناه، على مخالفة القانون الدولي وانتهاك قواعده فحسب. تستهدف السياسات الإسرائيلية في الكثير من جوانبها وحيثياتها تغيير طابع المدينة العربية الفلسطينية. سنستعرض في هذه المطوية بعض المعلومات الأساسية حول الحقّ في التعليم في المدينة المحتلة، وما يعيشه الفلسطينيون المقدسيون من أوضاع صعبة في هذا الخصوص. وسنقدم معلومات أساسية ومختصرة عن الوضع التعليمي الراهن اليوم، والصعوبات التي يواجهها قطاع التعليم الفلسطيني في المدينة المحتلة.

وفي هذا المناخ تاتي مسؤوليتنا - معشر التربويين والمعلميين والمثقفيين - الى انجاح ما شرعنا به في عملية تطوير المنهاج الفلسطيني ترجمة لتكريس مفهوم فكري وتربوي جديد بعيدا عن الاساليب التقليدية في التلقين والحفظ والى ضرورة تطوير وتجديد «المنهاج» ومواكبة المعايير العصرية والحداثة، والمتطلبات الوطنية الفلسطينية.

إن التغييرات في المنهاج ستكون في شكل ومضمون الكتاب والمحتوى التعليمي برمته؛ ليتحول إلى منهاج تفاعلي عصري، يحمل مضمونا وطنيا فلسطينيا يرسخ مفاهيم الانتماء والمواطنة، وينتقل من مرحلة التعليم والتلقين إلى التعلم وثقافة مرحلة جديدة من التعلم االذاتي العميق، بالاستناد إلى التعلم النشط الفاعل، والتعلم التعاوني وبتوظيف التكنولوجيا وأدوات التواصل العصرية والموسيقى والفنون، بحيث يقود المعلم عملية تعليمية عصرية تحفز الطلبة على الإبداع والإعتماد على الذات ويوفر لهم مساحة من الثقافة والمعرفة.

جميع المعلومات في هذه المطوية تتطرق الى جهاز التعليم الفلسطيني بمناطق سلطة بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس وليس لكامل محافظة القدس.

[4] اتفاقية حقوق الطفل، الأمم المتحدة 1989، http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx
العهد الدوليّ الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الامم المتحدة 1976، http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx

المدارس في القدس الشرقية

أنواع المدارس في القدس الشرقية

إن الواقع التعليمي في القدس هو حصيلة تعدد أنظمة التعليم المطبقة في المدينة، وذلك في ظل غياب سلطة وطنية فلسطينية تربوية تشرف على هذا التعدد ولتعمل على توحيد نظام التعليم ليعبر عن هويتها العربية الفلسطينية، ولتعمل أيضًا على تحسين البيئة المدرسية والتعليمية وتحسين نوعية التعليم فيها.

مدرسة دار الايتام الاسلامية الثانوية

يوجد في القدس 109,391 طالبًا وطالبة، وذلك وفقًا للمعطيات الأخيرة التي نشرتها بلدية الاحتلال في القدس في شهر حزيران 2016.[5] ولكن هؤلاء الطلاب لا يدرسون كلّهم في نفس الجهاز التعليمي، وهم موزعون على أنواع مختلفة من المدارس، تختلف حسب المظلة التعليمية التي تتبع لها، وهذه الأنواع هي:

1. **المدارس الخاصّة:** وهي المدارس التي يكون تمويلها بشكل كامل من جهات خاصّة ومستقلة، ولا تحصل على أي دعم ماليّ من سلطات الاحتلال الإسرائيلي مثل: مدارس الأوقاف، مدارس وكالة الغوث، وبعض المدارس المستقلة الأخرى والتي تعد على أصابع اليد الواحدة، مثل مدرسة دار الطفل العربي ومدارس رياض الأقصى الاسلامية. وهي المدارس الذين حافظوا على استقلالية المنهاج الفلسطيني ورسالتهم التعليمية والتربوية في تثقيف الاجيال والابقاء على هويتها العربية الفلسطينية بعيدا عن محاولات التهويد التي تقوم بها بلدية الاحتلال في القدس ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية (وزارة المعارف).

2. **المدارس التابعة لبلدية الاحتلال:** وهي ما يطلق عليه في القدس مدارس البلدية، والتي يكون تمويلها وإدارتها بشكل كامل من قبل بلدية الاحتلال الإسرائيلية ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية . يشمل التمويل بناء هذه المدارس أو استئجار مبانٍ سكنية وتحويلها لصفوف مدرسية، ويشمل هذا التمويل كذلك دفع رواتب معلميها وطاقمها الإداري، وتنفيذ المشاريع التربوية التعليمية، وشراء مستلزمات التعليم وأدواته. من أمثلة هذه المدارس: مدرسة المأمونية للبنات، ومدرسة أحمد سامح في الثوري. يدرس في هذه المدارس حوالي 41% من مجمل الطلاب الفلسطينيين في شرقي القدس، بينما ما زال القسم الأكبر من الطلاب يدرسون في المدارس الخاصّة والمدارس المعترف بها.

3. **المدارس الخاصّة التي تتلقى تمويلًا من سلطات الاحتلال:** وهذه المدارس تعرف في أروقة بلدية الاحتلال بمصطلح "المدارس غير الرسمية المعترف بها"، وهي مدارس خاصّة تتبع لجمعيات أو كنائس، ولكنها تلقت اعترافًا، يتم تجديده سنويًا، من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، وبناء على هذا الاعتراف فهي تحصل على تمويل يغطي في حده الأقصى 75% من هذه التكلفة. وبحسب تفاصيل هذا الاعتراف من سلطات الاحتلال، يسمح لهذه المدارس استكمال بقية تكلفة الطالب عن طريق أقساط التعليم التي يتكفل بها الأهالي. تتراوح هذه الأقساط بين 300-1800 شيكل سنويًا. من الأمثلة على هذه المدارس: مدرسة الفرير الثانوية، مدرسة راهبات الوردية ، ومدارس الإيمان.

يجب التنويه أن ظاهرة المدارس المعترف بها تزايدت في العقد الأخير، وأصبحت الغالبية العظمى من مدارس القدس تتجه نحو هذا الخيار. وقد أتيح هذا الخيار وفقًا لقانون إسرائيلي يُسمى "قانون نهاري"، والذي جاء في الأساس للتجاوب مع احتياجات المدارس اليهودية الدينية "الحريديم"، وهو يوفر الدعم المادي للمدارس ولكن يدعى منحها حرية في الإدارة. لكن هذه "الحرية" مشروطة بطبيعة الحال، ومنها أن على المدارس تعليم مواد أساسية من ضمنها الرياضيات واللغة العبرية، وإبقاء مساحه لإكمال المنهاج بما تختاره المدرسة.

يذكر أنه في الآونة الأخيرة أصبحت هناك ضغوط على هذه المدارس من أجل تعليم المنهاج الفلسطيني المحرّف والذي هو تشويه للمنهاج الفلسطيني، الذي تحذف منه البلدية بعض الأجزاء التي ترى أنها "تحرّض على العنف" وفق ادعائهم.

[5] معطيات بلدية الاحتلال مثلما عرضت في كلية "أونو" الإسرائيلية لطلاب كلية التربية في نهاية شهر حزيران 2016.

وقد ساهم في ازدياد هذه الظاهرة كذلك، اضطرار بلدية الاحتلال ووزارة التعليم الإسرائيلية للردّ على الالتماس الذي رفع في المحكمة العليا بخصوص نقص الغرف الصّفية في شرقي القدس. وقد رأت الجهات الإسرائيلية أن إتاحة الدعم الماديّ لمدارس القدس الخاصّة يوفر أمامها بديلًا عن بناء المزيد من المدارس.

وللوقوف على اتساع رقعة هذه الظاهرة، نعرض بعض الأرقام في العام الدراسي 2002\2001 بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون في مدارس خاصّة معترف بها من بلدية الاحتلال: 2,000 طالب فقط، أما في العام الدراسي 2006\2005 فقد وصل عددهم إلى 9,220 طالبًا، وبعد خمس سنوات أي في العام الدراسي 2010\2009 وصل عددهم إلى 17,779 طالبًا. أما اليوم فوصل عددهم إلى أكثر من 40 ألف طالب يدرسون في هذه المدارس[6].

	عدد المدارس	عدد الغرف الصفية	عدد الطلاب
مدارس البلدية	82	1,783	44,781
المدارس المعترف بها	74	1,603	44,321
المدارس الخاصّة	68	854	20,289
	224	**4,240**	**109,391**

توزيع طلاب القدس على المدارس

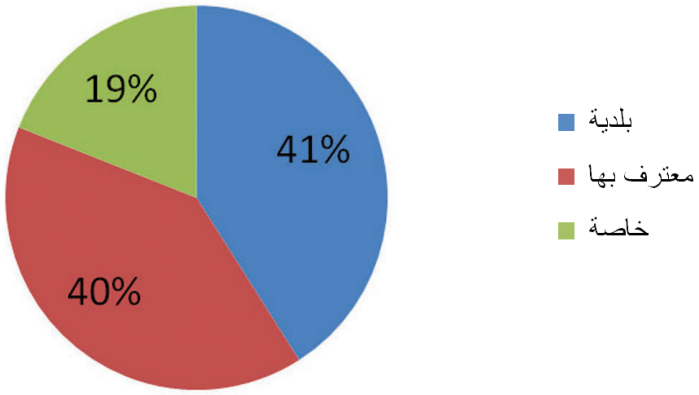

أعداد الطلاب المقدسيين الذين يدرسون في مدارس معترف بها 2001-2016:

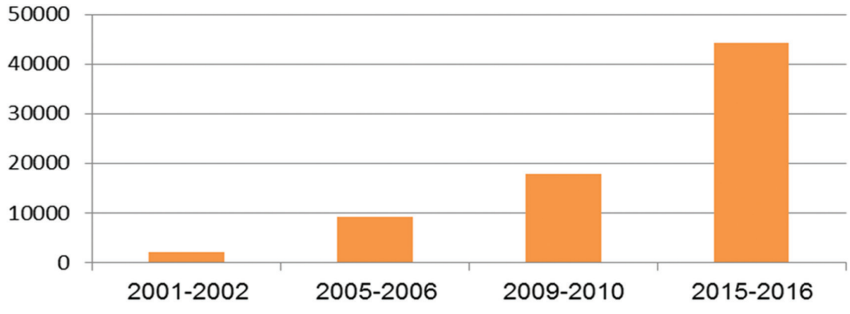

[6] "التربية والتعليم في شرقي القدس: منهاج وصفوف"، تقرير صادر عن الكنيست لعام (2010). المزيد: https://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02507.pdf

النقص في الغرف الصفية

ليس النقص في الغرف الصفية في مدينة القدس أمرًا جديدًا، إلا أن الأوضاع ازدادت سوءًا بعد بناء جدار الضم والتوسع والحواجز العسكرية الإسرائيلية التي عزلت القدس وسكانها وطلابها عن الضفة الغربية، والتي كانت تُشكّل مدارسها بديلًا للمقدسيين في وقت لم يكن هناك تدقيق في وزارة الداخلية الإسرائيلية عن "شرط مركز الحياة" كشرط لتجديد بطاقات الهوية والحصول عليها (في بعض الحالات لا تزال مدارس الضفة هي الإمكانية الوحيدة لطلاب القدس بعد استنفاذ الأماكن في مدارس القدس).

حتى هذه اللحظة تواجه جمعيات المجتمع المدني صعوبة في الحصول على دراسة دقيقة للنقص في الغرف الصفية في القدس، وذلك بسبب تكتم بلدية الاحتلال ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية عن الأعداد الحقيقية، وبسبب عدم إجراء أي دراسة جدّية شاملة بهذا الخصوص. إلا أن هناك بعض الدراسات التي تتحدث عن أرقام مختلفة، سيتم عرضها هنا.

الحاجة ل 2,000 غرفة صفية وفقاً لما عرض بلجنة الكنيست الاسرائيلية في شباط 2016

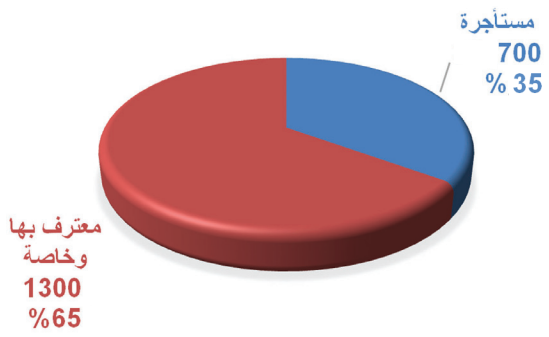

كانت الدراسة الأولى حول نقص الغرف الصّفية، من إصدار معهد أبحاث إسرائيلي هو "معهد القدس لدراسة إسرائيل"، وذلك في بداية الألفية الثالثة، وقد ذكرت هذه الدراسة أن هناك نقص بحوالي ألف غرفة صفيّة. ومنذ ذلك الوقت، لم تعترف سلطات الاحتلال الإسرائيلية بهذا الرقم أو بأي رقم آخر، إلى أن حصلت جمعيات حقوق إنسان إسرائيلية في العام 2013 على ورقة رسمية داخلية من بلدية الاحتلال، تعترف فيها البلدية أن النقص في الغرف الصّفية أكثر بكثير من ألف غرفة، وأنه يصل إلى 2,200 غرفة صفية. ورغم نشر هذا الرقم وتداوله في بعض التقارير إلا أن بلدية الاحتلال لم تعترف به.[7]

وفي جلسة عقدت في البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" بتاريخ 6 حزيران 2016، بمناسبة ما يُسمى "يوم توحيد القدس"، الذي يمثل يوم احتلال شرقي القدس عام 1967، تطرقت لجنة التربية والتعليم في الكنيست لموضوع نقص الغرف الضفية في شرقي القدس. وبحسب ما ذكر في تلك الجلسة تبيّن أن هناك خلافٌ بين بلدية الاحتلال ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وبين وزارة المالية بخصوص تمويل بناء تلك الغرف الناقصة[8]. وفي تلك الجلسة كانت بلدية الاحتلال تتحدث عن نقص بمقدار 2,000 غرفة صفيّة وليس مثلما كانت تدعي على مدار سنوات بأن النقص هو1,000 غرفة صفية.[9]

صفوف مستأجرة وغير مطابقة للمعايير

إحدى الطرق التي أوجدتها بلدية الاحتلال كحلّ سريع للنقص في الغرف الصفية هو استئجار مبانٍ سكنية وتحويلها إلى مدارس. في أغلب الأحيان تكون هذه المباني عبارة عن بيوت للسكن تُجرى عليها بعض التعديلات وتحوّل إلى مدارس، وهي بطبيعة الحال بعيدة كل البعد عن المعايير الرسمية المطلوبة لتهيئة حيز تربوي وتعليمي مناسب. وقد شهدنا مدارس تحوّلت فيها غرف النوم والشرفات وحتى المطابخ إلى غرف صفية مكتظة جدًا بالطلاب. وتفتقر هذه المدارس في أغلب الحالات إلى ساحات للعب الأطفال أو للفعاليات اللامنهجية، وإذا وجدت فإنها في الغالب لا تتسع لأعداد الطلاب الكبيرة، ولا تسمح بتواجد كل الطلاب فيها في آن واحد.

[7] تقرير "العلامة: راسب"، صادر عن جمعيات حقوقية إسرائيلية عام 2013، قدّر النقص في الغرف الصفية بحوالي 2200 غرفة. http://www.acri.org.il/ar/?p=3687

[8] بروتوكول جلسة الكنيست من يوم 6.6.2016 يخصوص النقص في الغرف الصفية في القدس http://main.knesset.gov.il/Activity/committees/Education/Pages/CommitteeAgenda.aspx?tab=3&ItemID=2003165

[9] بروتوكول جلسة الكنيست من يوم 6.6.2016 يخصوص النقص في الغرفالصفية في القدس http://main.knesset.gov.il/Activity/committees/Education/Pages/CommitteeAgenda.aspx?tab=3&ItemID=2003165

ويصل عدد الغرف الصفية المستأجرة والغرف الصفية غير المطابقة للمعايير في مختلف مدارس بلدية الاحتلال في القدس إلى 548 غرفة صفية، وذلك من أصل 1,783، وفقًا لما صرح به رئيس بلدية الاحتلال نير بركات في جلسة الكنيست المذكورة أعلاه. وقد بلغت تكلفة استئجار المباني وتحويلها إلى مدارس في الخمس سنوات الأخيرة 20 مليون شيكل.[10]

بناء غرف صفية

تدعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من عقد أنها تعمل جاهدة على بناء مدارس لتغطية النقص في ذلك، وليتوفر لكل أطفال القدس الفلسطينيين الحقّ في التعليم. وقد عرضت بلدية الاحتلال في شباط 2016 بعض المعطيات عن تطور بناء الغرف الصفية في شرقي القدس، منها ما تجري عملية بنائها ومنها ما زال طور التخطيط:

مجمل الغرف الصفية من أول ابتدائي	244
مجمل صفوف الروضات	138
المجمل لكل المخططات	382

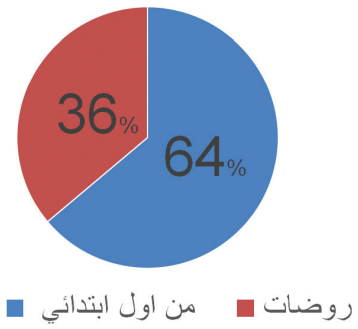

ووفقًا لما أعلنته بلدية الاحتلال فسيتم خلال عام 2016 مباشرة العمل على بناء 129 غرفة صفية في الأماكن التالية:

العيساوية	8	ابتدائي
الصلعة	26	ابتدائي
الطور	9	إعدادي للبنات
صور باهر	8	ثانوي للبنات
بيت صفافا	18	ثانوي
شرفات	15	صف للتربية الخاصّة

روضات

شعفاط	42
ام طوبا	3

مصادرة أراضٍ لبناء مدارس:

إحدى أبرز الادعاءات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تبرر بها النقص الكبير في الغرف الصفية هي القول بأنه لا توجد أراضٍ بمساحات كافية لبناء مدارس حديثة وفقًا للمعايير المطلوبة. والسبب الأساسي في ذلك هو عدم وجود مخطط هيكلي للمدينة، وعدم وجود مخطط تفصيلي محليّ للقرى والأحياء الفلسطينية، فلذلك من الصعب أمام سلطات الاحتلال اقتطاع مساحات عامة للخدمات العامة، إذ أن بلدية الاحتلال تفضل مصادرة الأراضي وتسجيلها رسميًا باسمها قبل بناء المدارس والمرافق العامة إجمالًا.

من هنا نجد أن من بين 382 غرفة صفية يخطط بناؤها، هناك 223 غرفة صفية سوف تبنى على أراضٍ يجب مصادرتها، أو هي اليوم في مراحل مصادرة. لهذا الهدف بالذات خصصت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية لبلدية الاحتلال مبلغ يصل إلى 60 مليون شيكل.[11]

[10] بروتوكول جلسة الكنيست من يوم 7.6.2016 بخصوص النقص في الغرف الصفية في القدس

[11] بروتوكول لجنة التربية والتعليم بالكنيست الإسرائيلي شباط 2016 http://main.knesset.gov.il/Activity/committees/Education/Pages/CommitteeAgenda.aspx?tab=3&ItemID=574756

جدار الضمّ والتوسع وتأثيره

أدى بناء جدار الضم والتوسع والحواجز العسكرية الإسرائيلية إلى تغيير كبير في القدس بشكل عام وفي قطاع التربية والتعليم بشكل خاصّ. فبعد بناء الجدار كجزء من سياسة تفريغ القدس من سكانها الأصليين الفلسطينيين، أصبحت وزارة الداخلية الإسرائيلية تشدد بفحصها على مكان الدراسة للأطفال، وذلك كإحدى الإثباتات التي يجب على الفلسطيني تقديمها للتأكيد على مكان سكنه في القدس كي لا يفقد حق الإقامة في المدينة، ولتقديم الإثبات أن القدس ما زالت "مركز حياة" عائلته، وإذا لم يوفر هذه المتطلبات بأكملها فسوف يواجه صعوبات في تجديد بطاقته.

لم يتأخر الرد الطبيعي من الفلسطينيين في العودة إلى أحياء وقرى القدس ضمن نفوذ حدود بلدية الاحتلال. أصبحت هناك حالة من الهجرة والعودة إلى القدس مما تطلب أيضًا زيادة المقاعد الدراسية للأطفال العائدين.

وقد أصبحت مناطق القدس تحت نفوذ بلدية الاحتلال التي عزلها الجدار، مثل مخيم شعفاط، وراس خميس، وراس شحادة، وضاحية السلام، وكفر عقب، أكثر المناطق التي تفاقم فيها الاكتظاظ السكاني بعد بناء الجدار. يسكن في هذه الأحياء المقدسية التي عزلها الجدار حوالي 120 ألف مقدسي، أي ما يقارب ثلث سكان القدس، بينما يوجد فيها فقط 4 مدارس بلدية، و18 مدرسة معترف بها، ولا تكفي هذه المدارس الحاجة لكل الطلاب القاطنين في هذه الأحياء. أدى ذلك إلى اضطرار بعض الطلاب لعبور الحواجز يوميًا من أجل الالتحاق بمدارسهم في الأحياء التي تقع قبل الجدار، على سبيل المثال، يمّر عبر حاجز مخيم شعفاط ما يقارب 3,500 طفل يوميًا من أجل الذهاب إلى مدارسهم في شعفاط أو في مناطق أخرى من القدس، وذلك لعدم وجود غرف صفية تستوعبهم في منطقة مخيم شعفاط (توفر بلدية الاحتلال حافلات تنقلهم يوميًا).

عدا عن هؤلاء، فإن طلابًا آخرين من المدارس الخاصّة من سكان الأحياء خلف الجدار يستقلون المواصلات العامة يوميًا بعد الفحص والتفتيش على الحواجز للوصول إلى مدارسهم. ولا يعرف عدد هؤلاء الطلاب، لكنه يقدر بمئات الطلاب. وهؤلاء يصلون إلى صفوفهم متعبين ومثقلين من الطريق التي تستغرقهم حوالي ساعة ونصف على الأقل، فهم يغادرون بيوتهم كل يوم الساعة 6:30 صباحًا لكي يصلوا قبل الثامنة إلى المدارس، عدا عن الوقت غير المحدد الذي يقضونه يوميًا على الحواجز وسط التعقيدات الأمنية الإسرائيلية.

التماس أمام المحكمة الإسرائيلية العليا للاعتراض على النقص في الغرف الصفية، واسترجاع تكاليف رسوم التسجيل في المدارس المعترف بها

أدى النقص الكبير في الغرف الصفية بعدة جمعيات مجتمع مدني، بالإضافة إلى 900 شخص من أولياء أمور الطلاب في القدس إلى تقديم التماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا في العام 2001، يطالبون فيه ببناء كافة الغرف الصفية الناقصة من أجل تطبيق حقهم القانوني في التعليم وفقًا للقوانين الدوليّة والمحلية. استمرت المداولات في هذا الالتماس لعدة سنوات. خلال تلك السنوات أصدرت المحكمة قرارًا يلزم وزارة التعليم الإسرائيلية وبلدية الاحتلال على بناء 400 غرفة صفية. ولكنها لم تلتزم بذلك، فقدمت الجمعيات الحقوقية دعوة استحقار لقرار المحكمة. وفي العام 2008 قدمة جمعية حقوق المواطن – وهي جمعية حقوقية إسرائيلية – التماسًا آخر يطالب بتعويض أهالي الطلاب الذين يضطرون مرغمين بسبب النقص في الغرف الصفية في مدارس البلدية أن يرسلوا أطفالهم إلى مدارس خاصة. قررت المحكمة حينها دمج الالتماسين سويًا، وبعد عدة جلسات، ومراقبة التقدم البطيء للبناء، وبعد عقد من تقديم الالتماس الأول أصدرت المحكمة قرارها في العام 2011، والذي أمر سلطات الاحتلال ببناء كلّ الغرف الصفية الناقصة في شرقي القدس خلال خمسة أعوام.

وبحسب هذا القرار، فإنه في نهاية العام الدراسي الحالي لسنة 2016، ومع بداية العام الدراسي المقبل 2016-2017 إذ لم تقم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالالتزام بقرار المحكمة، أي لم تبني الغرف الصفية الكافية، وفي حال بقيت حالة الاضطرار لدى الطلاب للجوء إلى المدارس المعترف بها دون اختيارهم لذلك، وبعد أن قدموا كل المعاملات المطلوبة للتسجيل في المدارس البلدية ولم يتلقوا جوابًا إيجابيًا، فحينها على سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحمّل تكاليف تسجيلهم في المدارس الأخرى بدل أولياء الأمور.[12]

[12] التماس ابو لبدة ضد وزيرة التربية والتعليم الإسرائيلية، القرار والمداولات الرسمية أمام المحكمة، جمعية حقوق المواطن http://www.acri.org.il/he/1670

هل سيحتل المنهاج الإسرائيلي مكان المنهاج الفلسطيني في مدارس القدس الشرقية؟

بعد احتلال شرقي القدس عام 1967 حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس، ولكن المعلمين المقدسيين والأهالي اعترضوا بشدة وأعلنوا إضرابًا مفتوحًا استمر أشهرًا طويلة في جميع مدارس القدس ضدّ هذا القرار- في نهاية الأمر تراجعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن قرارها، وعادت مدارس القدس إلى تدريس المنهاج الأردني.

تم استبدال المنهاج الأردني بالفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، لم يرق هذا لسلطات الإحتلال الإسرائيلية ولأعضاء الكنيست من اليمين السياسي. نتيجة ذلك دار نقاش سياسي عامّ عند متخذي القرارات الإسرائيليين حول موضوع المنهاج الفلسطيني، والذي صوّره كمنهاج سيء المضامين وتحريضي ضدّ دولة الاحتلال. بدايةً، ركّز النقاش حول مدى الرقابة من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية على كتب المنهاج الفلسطيني، وهل تُحذف المضامين التي "تسيءأو تحرض ضدّ إسرائيل". إلى أن وصل النقاش في العام 2006 و2007 إلى البرلمان الإسرائيلي الذي خصص لهذا الموضوع عدة جلسات في لجنة التربية والتعليم13. كانت نتيجة هذه الجلسات التشديد في الرقابة على مضامين الكتب والمنهاج بطريقة لم تعهد من قبل، وحذف كل ما يتعلق بالدولة الفلسطينية أو الرواية الفلسطينية. إن كتب المنهاج الفلسطيني في القدس والتي تُدرّس في مدارس بلدية الاحتلال لتتم طباعتها في غالبها (ما عدا بعض المدارس التي لديها لجان أولياء أمور قوية وترفض تدريس المنهاج المحرّف والذي هو تشويه للمنهاج الفلسطيني)، من قبل مطابع تتفق معها بلدية الاحتلال، من أجل حذف المضامين التي أزالتها الرقابة الإسرائيلية، ويترافق ذلك مع تشديدات وفي بعض الأحيان تهديدات لمدارء المدارس بعدم السماح بإدخال واستعمال الكتب التي لم تمر عبر الرقابة إلى المدارس.

الصف	المادة	النسخة الفلسطينية	النسخة المحرفة	ملاحظات
الثالث الأساسي	اللغة العربية/ الجزء الأول	التّعبير: نُعَبِّرُ شَفَوِيّاً عن كُلِّ صورَةٍ بِجُمْلَةٍ مُفيدَة	التّعبير: نُعَبِّرُ شَفَوِيّاً عن كُلِّ صورَةٍ بِجُمْلَةٍ مُفيدَة	– الفلسطينية: صورة الجندي وعلم فلسطين – المحرفة:تم حذف صورة الجندي وعلم فلسطين (صفحة:١٧)

أما الخطوة الثانية فكانت عن طريق تشجيع بلدية الاحتلال ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية المدارس بتبني المنهاج الإسرائيلي، وتقديم تحفيزات مالية تغريهم بذلك. وبطبيعة الحال فإن الهدف المبطن هو أسرلة القدس وتقوية نفوذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. ومن الأمثلة على ذلك قرار الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 14.29.6.2015الذي خصص 200 مليون شيكل، لتقوية التعليم والرفاه الاجتماعي والعمل والاقتصاد في شرقي القدس. ويندرج تحت هذا الهدف تطبيق المنهاج الإسرائيلي وتعليم اللغة العبرية[15].

[13] التربية والتعليم في شرقي القدس: منهاج وصفوف"، تقرير صادر عن الكنيست لعام (2010). المزيد: https://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02507.pdf
[14] قرار الحكومة الإسرائيلية من تاريخ 29.6.2014 http://www.haaretz.co.il/st/inter/Hheb/images/jeru2.pdf
[15] مقال بجريدة هارتس- 48 سنه بعد احتلال القدس الشرقيه. نير حاسون 17.5.2015 http://www.haaretz.co.il/blogs/nirhasson/1.2638064

معطيات وأرقام عن ارتفاع عدد المدارس التي تعلم المنهاج الإسرائيلي في القدس الشرقية

على مدار سنين عديدة، كان المنهاج الإسرائيلي يدرس في القدس فقط في مدرسة واحدة، هي مدرسة بيت صفافا، وذلك لخصوصية وضعها ما بين حربي 1948 و1967. ولكننا نرى في السنين الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في عدد المدارس التي تدخل المنهاج الإسرائيلي إلى صفوفها. لقد برز هذا التغيير بعد النقاش السياسي عند متخذي القرارات الإسرائيليين مثلما طرح في الكنيست، توّج آخره بقرار الحكومة ورصد الميزانيات لذلك. ومع نهاية العام الدراسي الحالي يُعلّم المنهاج الإسرائيلي في 10 مدارس بلدية في القدس. ومع افتتاح السنة الدراسية الجديدة 2017\2016 ستتوسع الحلقة الى 14 مدرسة.[16](انظر إلى الجدول أدناه للتفاصيل حول المدارس وعدد الصفوف والطلاب) ويدور حديث حول 9 مدارس أخرى معترف بها ستنضم إلى هذا الإطار مع افتتاح السنة الدراسية الجديدة، بالإضافة إلى الـ14 مدرسة الرسمية.

المدارس التي تعلم المنهاج الإسرائيلي في شرقي القدس للسنة الدراسية 2017\2016

	المدرسة	المراحل التعليمية	عدد الصفوف	عدد الطلاب
1	بيت حنينا الابتدائية مختلطة	الأول-السادس	7	170
2	بيت حنينا الإعدادية للبنين	السابع – العاشر	12	315
3	راس العامود الشاملة للبنات	العاشر – حادي عشر	2	50
4	ابن رشد الشاملة للبنين	السابع-ثاني عشر	13	323
5	صور باهر الابتدائية للبنين	الرابع – خامس	2	40
6	بيت صفافا ابتدائية أ	الأول-السادس	15	395
7	بيت صفافا ابتدائية ب	الأول – السادس	12	350
8	بيت صفافا شاملة مختلط	السابع – الثاني عشر	22	737
9	عبد الله ابن الحسين شامل للبنات	السابع – الحادي عشر	5	105
10	المدرسة التكنولوجية للبنين	تاسع –الحادي عشر	4	100
11	شعفاط الابتدائية مختلطة	الأول – السادس	6	150
12	ابن خلدون الشاملة للبنين	العاشر	1	25
13	راس العامود الشاملة للبنين	العاشر	1	25
14	آفاق	العاشر	2	40

عدد الطلاب المقدسيين الذين يدرسون المنهاج الاسرائيلي[17]

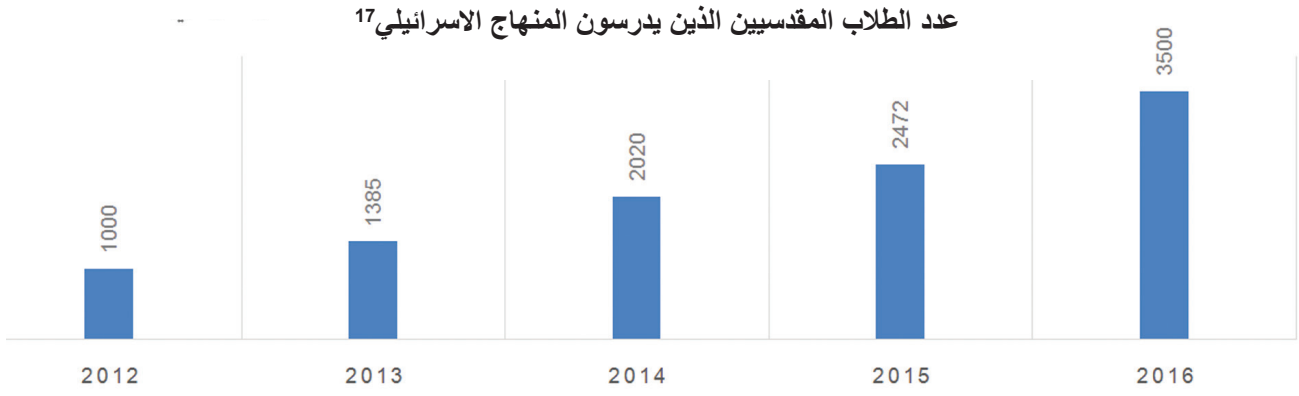

وفقا لهذه المعطيات نرى أن رغم رصد العديد من الميزانيات والمجهود من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلا أن الأرقام ما زالت منخفضة. فهناك 3,500 طالب من أصل أكثر 100 ألف طالب، وهو ليس رقمًا مقلقًا حتى الآن، إلا أن ما يقلق في الموضوع هو التزايد بالأرقام والمرشح للتزايد بقوة، في ظلّ الأجندة الواضحة من وراء هذه السياسة.

[16] معطيات بلدية الاحتلال مثلما عرضت في كلية "أونو" لطلاب كلية التربية في نهاية شهر حزيران 2016.
[17] معطيات بلدية الاحتلال مثل ما عرضت في لجنة التربية والتعليم بالكنيست الإسرائيلي 1.2.2016

الاغراءات المادية

قرار الحكومة الإسرائيلية من تاريخ 29.6.2014 رصد مبلغ بحوالي 47 مليون شيكل جديد فقط للتعليم بشرقي القدس[18]. القرار يفصل بشكل واضح ما هي الأهداف:

1. على وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية العمل على زيادة عدد الطلاب في المنهاج الإسرائيلي.
2. العمل على زيادة عدد الطلاب المقدسيين في السنوات التحضرية بالجامعات الإسرائيلية
3. زيادة الساعات التعليمية للغة العبرية بمدارس شرقي القدس
4. العمل على حوسبة المدارس في شرقي القدس
5. وضع خطة عمل لتقليص التسرب من مدارس شرقي القدس

ووفقًا لما نشرته صحيفة "هآرتس" في كانون الثاني 2016 [19] اتضح أن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ستستثمر ميزانيات خاصة إضافية فقط في المدارس التي تُعلّم المنهاج الإسرائيلي. ووفقًا للإدعاء الرسمي الإسرائيلي فإن مدارس البلدية التي تختار أن تُعلّم التوجيهي لن تتضرر وستبقى تحصل على نفس الدعم الذي حصلت عليه حتى الآن. ولكن كلّ الميزانيات الإضافية والساعات التعليمية الإضافية لن توزع إلا على المدارس التي تعلم البجروت أو المنهاج الإسرائيلي.

عدا عن ذلك خُصّصت مؤخرًا ميزانية إضافية تصل إلى 20 مليون شيكل من مكتب شؤون القدس في حكومة الاحتلال الإسرائيلية، ومن المفروض أن تحوّل إلى وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بهدف ترميم المدارس، وحوسبتها، وإدخال مختبرات ومكيفات، وذلك بشرط أن تُعطى هذه الأموال فقط للمدارس التي تُعلّم المنهاج الإسرائيلي[20].

في ظلّ صراع البقاء لمدارس القدس والميزانيات القليلة التي تحصل عليها هذه المدارس أصلًا، تأتي هذه الملايين لتزيد من التمييز وتزيد من الضغوط المفروضة على المدارس من أجل دفعها لتعليم المنهاج الإسرائيلي. وبهذا تعرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغراءاتٍ مالية لمن يدرّس المنهاج الإسرائيلي، مدعيّة أن ذلك لمصلحة الطلاب المقدسيين ولتقويتهم علميًا وأكاديميًا، وهي في ذلك تفرض أجندةً سياسيةً واضحةً لأسرلة شرقي القدس وتعزيز السيطرة عليها.

عدا عن الاغراءات المالية أعلاه والتي قد تكون سببًا لتبني بعض المدارس المنهاج الإسرائيلي، فإن هناك أسباب أخرى لا يمكن إغفالها، وبعضها:[21]

1. بعد بناء الجدار الفاصل وعزل القدس، أصبح الوصول إلى المدارس والجامعات في الضفة الغربية أكثر تعقيدًا وصعوبة، إذ يتطلب ذلك المرور بالحواجز العسكرية الإسرائيلية، تعقيداتها الزمنية والأمنية والمس بالكرامة ومنها الحق بالتعليم. في ظلّ ذلك، يعتقد الكثيرون أن تعلم المنهاج الإسرائيلي والتخرج من المدرسة بشهادة "بجروت" يسهل على الطلاب الدخول إلى الجامعات والمعاهد الإسرائيلية، بدون عناء المرور عبر الحواجز وصولًا إلى الجامعات الفلسطينية.

2. في ذات الوقت، فإن القبول في الجامعات الإسرائيلية ليس بالأمر السهل. إذ يتطلب ذلك اتقان اللغة العبرية، والتعود على طريقة تعليم مختلفة عن تلك التي تعود عليها طلاب مدارس القدس. وبذلك يتكلف من يريد الالتحاق بالجامعات الإسرائيلية تكاليف سنة تحضيرية، ولذلك يظن البعض أن التخرج بشهادة بجروت – منهاج إسرائيلي – يعزز من فرص قبوله في الجامعات الإسرائيلية، وبالتالي يختصرون على أنفسهم سنة أخرى من الدراسة والمزيد من التكاليف.

3. يصعب على خريجي جامعات الضفة الغربية في العديد من الأحيان إيجاد عمل لهم بمجال تخصصهم في القدس، وذلك لقلة فرص العمل المتاحة أمام المقدسيين، ولخصوصية سوق العمل، ولعدم إتقانهم اللغة العبرية، ولوجود إجراءات إسرائيلية معقدة في موضوع الاعتراف بالشهادات الفلسطينية. إذ أن بعض الشهادات الجامعية الفلسطينية غير معترف بها من قبل مؤسسات الاحتلال، ولا يحصل الاعتراف بها إلا بعد اجتياز الطالب العديد من مساقات الاستكمال الامتحانات. ويأتي هذا العناء بعد إنهاء الطلاب تعليمهم الجامعي ليضيف عليهم سنوات تعليمية أخرى.

4. طريقة تعليم وتدريس المنهاج الإسرائيلي هي أسهل للطلاب، لكونها تدريجية ولا تعتمد التلقين بل التحليل، لذلك يوجد بها فرص تعليمية أكبر لكل مستويات الطلاب وليس فقط للمتفوقين. على سبيل المثال هناك برامج تسمح بتوزيع وحدات التعليم في كل مادة على مدار عدة سنوات فتقلص المادة التي يجب على الطالب دراستها، ولا تركز كلها في امتحان واحد في نهاية الصف الثاني عشر. يساعد هذا الطلاب ذوي الصعوبات التعليمية بتخطي هذه المرحلة بنجاح.

هذه الأسباب وغيرها أدّت مؤخرًا إلى تزايد أعداد المقبلين على تعلم البجروت\ المنهاج الإسرائيلي. وهذا أيضًا أدى إلى تزايد أعداد الطلاب المقدسيين في الجامعات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، منذ عام 2000 وحتى عام 2012 تضاعف عدد الطلاب المقدسيين الذين يتعلمون في كلية العلوم والطب بالجامعة العبرية من 1% الى 10%.[22]

18 قرار الحكومة الإسرائيلية من تاريخ 29.6.2014 http://www.haaretz.co.il/st/inter/Hheb/images/jeru2.pdf
19 "وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ستستثمر ميزانياتها فقط في المدارس التي تعلم المنهاج الإسرائيلي"، هآرتس، كانون الثاني 2016. http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2834042
20 هارتس " مكتب شؤون القدس يرمم مدارس شرقي القدس فقط إذا تبنوا تعليم المنهاج الإسرائيلي" 7.8.2016 http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.3030837
21 "محطة الانتقال التعليمية لسكان شرقي القدس في طريقهم للحصول على عمل في إسرائيل"، هآرتس، آب 2012. http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1810790
22 "محطة الانتقال التعليمية لسكان شرقي القدس في طريقهم للحصول على عمل في إسرائيل"، هآرتس، آب 2012. http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1810790

أبعاد تغلغل المنهاج الإسرائيلي في مدارس القدس:

أصبحت قضية تبني المنهاج الإسرائيلي في بعض مدارس القدس حديث الساعة مؤخرًا، وتعارض أغلبية لجان أولياء الأمور والشخصيات الفلسطينية البارزة في القدس هذا التوّجه.

عدا عن الاعتراض المبني أساسًا على توجهات سياسية وطنية، هناك عدة مشاكل أساسية في مضامين المنهاج الإسرائيلي. إذ أنه لا يعبّر عن الشعب الفلسطيني بل على العكس تمامًا. على سبيل المثال، لا يُعلّم المنهاج الإسرائيلي عن النكبة، بل يُعلّم عن قيام دولة "إسرائيل". أما المادة الأساسية في التاريخ فهي الحربان العالمية الأولى والثانية، مع التركيز على النازية والمحرقة، ولا تُعلم في المقابل إنتاجات الكتاب والشعراء الفلسطينيين، لا يوجد أي ذكر لأي شيء وطني فلسطيني بل العكس تمامًا، هناك جهد حثيث لنفي الهوية الفلسطينية.

يذكر أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، والذين يحملون الجنسية الإسرائيلية ويتعلمون المنهاج الإسرائيلي منذ 1948، معترضين على مضامين المنهاج ويخوضون صراعًا ضدّه منذ عقودٍ طويلة. فعلى سبيل المثال، وضعت لجنة المتابعة العليا للتعليم لفلسطيني الداخل مؤخرًا كتابًا بديلًا لكتاب المدنيات لُيعلّم في المدارس العربية، وذلك لسوء مضامين الكتاب المطروح وحذف أي وجود للفلسطينيين فيه. فما بالك حين يطبق هذا المنهاج على من هم ليسوا مواطنين بل سكان فقط يعيشون الاحتلال بشكل يومي.

أما أكبر مخاطر المنهاج الإسرائيلي في القدس، فهي محاولته تشويه الهوية الفلسطينية وتحويل الطلاب إلى "سكان إسرائيليين" يتبنون الرواية الإسرائيلية، ويتحولون إلى طلاب ممسوحي الهويةن لا يعرفون عن تاريخهم وقضيتهم شيئًا.

التسرب

يعتبر التسرب من المدارس إحدى أكبر معضلات التعليم في شرقي القدس، إذ أن فيها أعلى نسب التسرب. وبحسب المعلومات المتوافرة، فإن 13% من طلاب مدارس القدس يتسربون من مقاعدهم الدراسية كلّ عام، بالمقارنة مع 1% فقط في مدارس غربي القدس الإسرائيلية. وحتى لو قمنا بمقارنة هذه النسبة بنسب التسرب في مدارس الداخل الفلسطيني، فإن نسبة شرقي القدس تبقى الأعلى، إذ تبلغ النسبة في الأراضي المحتلة عام 1948 4.6% في المدارس العربية، و2.6% في المدارس الإسرائيلية.

وإذا جمعنا نسب تسرب الطلاب الفلسطينيين المقدسيين في كافة السنين الدر المرحلة الانتقالية بين الإعدادية والثانوية هي المرحلة الأكثر خطورة والتي تقع فيها أغلب حالات التسرب. وذلك بالإضافة إلى مراحل الانتقال والترفع بين صفوف الثانوية نفسها.(انظر الرسم البياني).

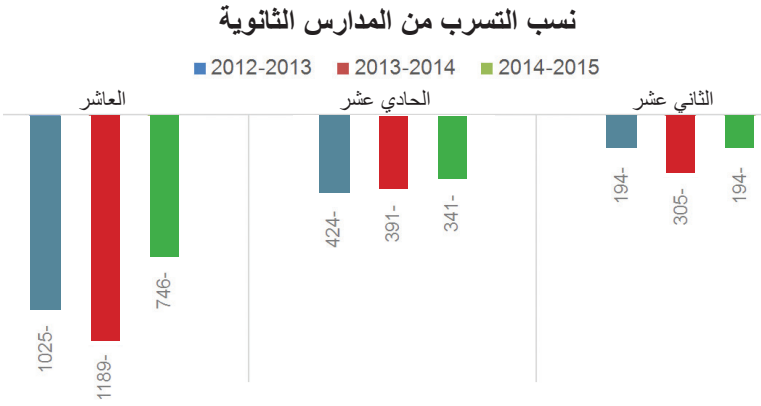

ووفقًا للدراسة التي عرضت من قبل قسم المعارف في بلدية الاحتلال قبل عامين، هناك حاجة لـ15 مليون شيكل لتطبيق خطة شاملة وبرامج منع التسرب شرقي القدس. ولكن في الواقع، لتم تخصص بلدية الاحتلال سوى 3 ملايين شيكل من ميزانيتها السّنوية لغرض معالجة هذا الأمر، وهو لا يتعدى نسبة 8% من المبلغ المطلوب.

هناك فقط ثمانية برامج لمنع التسرب تنفذ من قبل بلدية الاحتلال في مدارس شرقي القدس، بينما ينفذ 21 برنامجًا في مدارس غربي القدس. وفي وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية هناك قسم خاص لتقليص ظاهرة التسرب من المدارس يعمل سويًا مع وزارة الرفاه الاجتماعي. ضمن برنامج يسمى "شاحر" ومعنى الاسم "الفجر". يعمل هذا البرنامج على إعطاء بدائل تعليمية للطلاب الذين يواجهون صعوبات تعليمية ومعرضين للتسرب. ولكنه يطبق فقط على مدارس المنهاج التعليم الإسرائيلي، فعلياً هو غير متوفر في أغلب المدارس في شرقي القدس. من بين 45 مؤسسة تعليمية في القدس يطبق فيها هذا البرنامج فهو متوفر فقط بأربع مدارس في شرقي القدس.

في العام الدراسي 2015 تم فتح 123 صفًا ضمن برنامج "شاحر" لتخدم 2,471 طالبًا يهوديًا في القدس، بالمقارنة مع 41 صفًا فقط و785 طالبًا عربيًا في القدس، وذلك رغم تفاوت نسب التسرب بين الطلاب الفلسطينيين والإسرائيليين[24]

[23] بروتوكول جلسة لجنة التربية والتعليم بالكنيست 1.2.2016
[24] رسالة موجهة من جمعية «عير عميم» والعيادة القانونية لجامعة حيفا إلى وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وبلدية الاحتلال.

تلخيص وتوصيات:

نشهد في العقد الأخير تغيرًا جسيمًا في جهاز التربية والتعليم في القدس، كما استعرضنا أعلاه. يتمثل أغلب هذا التغيير بتردي مستوى التربية والتعليم بمختلف مستوياته، فقليلة هي المدارس التي تنجح في تأهيل الطلاب في القدس لإكمال تعليمهم الأكاديمي أو حتى إنهاء المرحلة الثانوية بنجاح. يأتي هذا التراجع بالتوازي مع السياسة الإسرائيلية العامة الهادفة لمأسسة الاحتلال من خلال ترسيخ واقع العاصمة الموحدة للدولة العبرية وسياسة الاضطهاد والإذلال والاستغلال للمواطن القدسي ومع ما تعانيه القدس على جميع الأصعدة من غيب القيادة والادارة والميزانيات الفلسطينية.

هناك العديد من الخطوات التي يجب العمل عليها فورًا ليحصل تغيرٌ جذريّ في وضع التربية والتعليم في القدس، سنلخص هنا بعضها:

1. توفير بديل للنقص الحادّ في الغرف الصفية، وذلك عن طريق تأسيس المزيد من المدارس القوية التي تجذب إليها الطلاب المقدسيين. كما ذكر أعلاه يوجد اليوم نقص لحوالي 2,000 غرفة صفية.

2. العمل والمطالبة باسترجاع تكاليف رسوم التسجيل في المدارس المعترف بها من بلدية الاحتلال ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلي وفقًا لقرار المحكمة، وهو الأمر الذي يجبر سلطات الاحتلال الإسرائيلي على دراسة طرق وأماكن توزيع ميزانياتها.

3. تعزيز المنهاج الفلسطيني في القدس، وذلك عن طريق تغيير طرق وأساليب التعليم لتصبح أكثر تطبيقية وتحليلية ومحوسبة، ومواكبة للأساليب الحديثة في التعليم، لكي تملك القدرة على منافسة المنهاج الإسرائيلي.

4. توفير بديل للمدارس المعترف بها عن التمويل الذي تتقاضاه من بلدية الاحتلال، وذلك لتعود هذه المدارس مستقلة عن دعم الاحتلال، مع الحرص على الحفاظ على مستوى تعليمي مناسب.

5. مطابقة المنهاج الفلسطيني لحاجات الطالب المقدسي،- مثل توفير إمكانية تعلم اللغة العبرية في المدارس بمستوى جيد يُمكّن الطلاب من إدارة أمور حياتهم في تعاملهم مع مؤسسات الاحتلال، بدون الاضطرار إلى اللجوء إلى محاميين او مترجمين. أو حتى يكون أهل القدس على نور فيما يخص بالقوانين الإسرائيلية التي تفرض عليهم، ليمتلكوا القدرة على استيفاء حقوقهم والتصدي لأي تنكيل بهم.

6. إيجاد برامج استكمالية في الجامعات الفلسطينية لمن يرسب من المدرسة ولم ينجح بإكمال 12 عامًا دراسيًا، وذلك كتشجيع لهم على إكمال التعليم الأكاديمي.

7. العمل على إيجاد برامج لتقليص نسب التسرب من المدارس وتحفيز الطلاب وأهاليهم لإكمال الدراسة الثانوية تتوافق مع ظروف الطلاب المقدسيين مثل نسب الفقر العالية، والاعتقالات الحبس المنزلي، وتسرب الأطفال للعمل بطريقة غير قانونية.

8. يجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته القانونية تجاه حق المواطن المقدسي الغير القابل للتصرف في تقرير مصيره من خلال مواجهة هذه السياسة المنهجية وعليه يجب على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات عملية تعكس مواقفهم المعلنة من القدس. ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لحقوق المقدسيين الوطنية والإنسانية، بالإضافة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات السابقة لأن الفشل في هذا المجال سيعني المساهمة في توطيد الاحتلال الإسرائيلي وإطالة أمد الصراع

PASSIA
Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, Jerusalem

FORMIN.FINLAND.FI
Kindly supported by the Representative Office of Finland to the PA, Ramallah

Education in Jerusalem 2016

Copyright © PASSIA 2016